



الشركة أظهرت مرونة في التكيف مع مختلف الظروف والتحديات الاقتصادية

«العقارات المتحدة»: نسعى إلى خلق فرص جديدة والتوسع في المستقبل



مشاري المحيلان



مازن حوا ومشاري المحيلان خلال الجمعية العمومية



مازن حوا

■ حوا: وضعنا خططا للتعامل مع «كورونا» من خلال دعم وزيادة سيولة الشركة ■ المحيلان: حجز وبيع 40% من الوحدات السكنية الراقية في «أبراج حصة»

جميع الوزارات والهيئات الحكومية.

«أسوفيد - المغرب»

وفي المغرب، واصلت الشركة تقديمها في تطوير البنية التحتية للمرحلة الثانية من مشروع أسوفيد، والذي تبلغ مساحته 2,5 مليون متراً مربعاً وتكلفة إجمالية متوقعة قدرها 142 مليون دينار. ومشروع أسوفيد هو منتج سباحي وسكني فاخر متكامل ومتعدد الاستخدامات والذي يقع في مدينة مراكش النابضة بالحياة، حيث يتضمن المشروع ناد للغولف مكون من 18 حفرة، إلى جانب عدد من الفلل السكنية الراقية. وستضم المرحلة الثانية للمشروع فندق من فئة 5 نجوم مع مجموعة من الوحدات السكنية الراقية، منها فلل تحمل علامة تجارية وكذلك شقق فاخرة. كما ستضم المرحلة الثالثة للمشروع مجموعة من الفلل وشقق سكنية صممت بأعلى مستويات الفخامة. وقد نجحت شركة العقارات المتحدة في 2019 بتوقيع اتفاقية مع سلسلة فنادق ماريوت العالمية لإدارة وتشغيل منتج سانت ريجيس مراكش ضمن مشروع أسوفيد، كما حصلت الشركة أيضاً على رخصة بناء لتشييد الفندق ومنحت عقد الأعمال الرئيسية لأحد أبرز المقاولين الرائدة في المغرب، وهي المجموعة المغربية للأشغال العامة والبناء. ونظراً للانتشار العالمي لجائحة كورونا، فقد تأخر البدء في أعمال بناء الفندق، وسيتم البدء بالبناء فور رفع كل إجراءات حظر التجول في البلاد.

انتهاءه في الربع الأخير لعام 2022 لايزال قائماً رغم تأخره لمدة بسيطة، وذلك بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد.

قال المحيلان إن مشروع أبراج حصة السكني شهد إقبالا كبيرا من قبل العملاء، حيث تم حجز وبيع أكثر من 40% من الوحدات السكنية الراقية قبل البدء في أعمال الإنشاء. ويرجع هذا الإقبال بفضل الموقع المتميز للمشروع الذي يطل على منطقة الدعية من جهة، والخليج العربي من جهة أخرى، بالإضافة إلى ثقة العملاء بالشركة وجودة مشاريعها العقارية.

وكشف المحيلان عن آخر المشاريع السكنية بضاحية حصة المبارك، وهو بيوت حصة - المشروع السكني الراقى - والذي يتكون من برجين سكنيين بارتفاع 12 طابقاً لكل برج مع 105 شقق فاخرة، إلى جانب 40 وحدة تاون هاوس وهي بيوت سكنية راقية يتكون من 4 غرف نوم، حيث يفرد المشروع السكني الفريد وسط طبيعة ناضرة وباطلالة على الخليج العربي وعلى مقربة من قلب مدينة الكويت النابضة.

وأوضح المحيلان عن استكمال مرحلة التصميم لمشروع بيوت حصة، وأنه بصدد الحصول على الموافقات النهائية من بلدية الكويت، وكذلك الحصول على التراخيص اللازمة للبدء بأعمال الحفر والتجهيز لموقع المشروع، وسيتم أيضاً طرح والترسية لأعمال البناء فور استئناف العمل الرسمي في



أبراج حصة بإطلالتها البحرية المميّزة

وأشار إلى أنه يتم استكمال هذه التدابير بمبادرات مختلفة لتقليل التكاليف، من خلال مناقشة ومخاطبة البنوك المتعامل معها لخفض تكاليف التمويل وتمديد أجل استحقاق الديون، وذلك لتقليل التأثير المالي على أعمالنا المختلفة إلى أقصى حد ممكن.

إقبال كبير على أبراج حصة

من جهته، أعلن المدير التنفيذي للتطوير في «العقارات المتحدة» المعماري مشاري المحيلان، عن إبرام الشركة هذا العام عقداً مع شركة الغانم لترانشيونال للتجارة العامة والمقاولات، للقيام بأعمال الإنشاء لمشروع أبراج حصة، مشيراً بأن الأعمال لإنجاز المشروع والمتوقع



النتائج التشغيلية للشركة ووضعها في مكانة تتيج لها تحقيق عوائد مستدامة للمساهمين.

ضاحية حصة المبارك

أكد حوا عن مواصلة «العقارات المتحدة»، وبالشراكة مع مستثمرين آخرين من شركات تابعة لمجموعة كيبكو تطوير مشاريعها العقارية في ضاحية حصة المبارك، والتي تشمل أبراج حصة، وبيوت حصة، والمنطقة التجارية، بتكلفة إجمالية متوقعة 250 مليون دينار، منها تمويل من خلال التعاقد مع أبرز البنوك الإسلامية في الكويت بقيمة 120 مليون دينار. وأشار حوا إلى أن هذا المشروع عبارة عن حي

عقدت شركة العقارات المتحدة جمعيتها العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 من خلال البث المباشر على الإنترنت، برئاسة نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة مازن حوا، حيث أقرت توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح نقدية على المساهمين، في حين صادقت على البيانات المالية.

وبعد انتهاء الاجتماع، ناقش حوا خلال منتدى الشفافية ما تضمنه التقرير السنوي من مواضيع تتعلق بنشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية في 2019، مستعرضاً أهم الإنجازات التي حققتها الشركة خلال العام الماضي، وكذلك المرونة التي أظهرتها في التكيف مع مختلف الظروف والتحديات الاقتصادية.

أداء الشركة لعام 2019

وقال حوا إن مجموع الإيرادات التشغيلية للشركة بلغ 113,8 مليون دينار بزيادة 10% مقارنة بعام 2018 والتي بلغت 103,5 ملايين دينار، كما زاد مجمل الربح بنسبة 12,5% ليصل إلى 24,5 مليون دينار في 2019 بالمقارنة مع 2018 والذي بلغ 21,8 مليون دينار، في حين انخفض صافي الخسائر 19,7% لتصل إلى 7,2 ملايين دينار في 2019 بالمقارنة مع 9 ملايين دينار في 2018، فيما حققت الشركة ارتفاعاً في إجمالي الموجودات بنسبة 1% لتصل إلى 623 مليون دينار

مشروع تجاري حضاري في «حصة المبارك»

كشفت حوا عن أحدث مشروع تجاري شامل ومتعدد الاستخدامات في ضاحية حصة المبارك وهي المنطقة التجارية، والتي تمثل معالمة وموقعه الواجهة الحضارية الجديدة التي تتميز بالحركة والحياة. إن محتوى المشروع، والذي يمر حالياً بمرحلة التصميم التخطيطي، على مزيج من الأنشطة التجارية المتنوعة تشمل المكاتب التجارية والعيادات الطبية والشقق الفندقية، بالإضافة إلى المتاجر ومحلات التجزئة التي تضم العديد من العلامات التجارية العالمية والمحلية، وكذلك مجموعة مختارة من المطاعم والكافيهات المميزة لتخدم سكان ضاحية حصة المبارك والرواد من المناطق المجاورة.

قيادة جديدة للشركة

حققت «العقارات المتحدة» إنجازات بارزة في تطوير كوارثها البشرية، حيث أعلنت في بداية 2020 عن تعيين نائب رئيس مجلس الإدارة مازن حوا، رئيساً تنفيذياً للمجموعة بشركة العقارات المتحدة والذي يمتلك أكثر من 19 عاماً من الخبرة الواسعة في مختلف القطاعات والتي تشمل العقارات والخدمات المالية، كونه كان عضواً في الإدارة التنفيذية لمجموعة كيبكو. كما قامت الشركة أيضاً بتعيين أعضاء جدد ضمن فريق الإدارة بكل من الكويت ومصر.



مشروع بيوت حصة بتصميمه الفريد والمعاصر



مشروع أسوفيد يوفر فيلا سكنية مصممة بأعلى مستويات الفخامة والرفاهية

خلال 100 يوم.. للعلاء المتضررين من أزمة «كورونا»

«المركزي»: 2,7 مليار دينار تمويل قطاع الأعمال من البنوك

التوزيع القطاعي للتمويل الجديد الممنوح للقطاعات المتضررة (أبريل حتى منتصف يونيو)



من الشهر ذاته قرار بتسريع الدورة المستندية لسداد الالتزامات المستحقة للقطاع الخاص». وقال «المركزي» أن اللجنة التوجيهية اتخذت في 19 مايو الماضي خمسة تدابير مختلفة شملت اقتراح تعديل بعض أحكام قانون العمل ومضاعفة الدعم المقدم للعمالة الوطنية المسجلة على الباب الثالث وضمان عدم تضرر المواطنين العاملين بالقطاعات المتضررة من تداعيات الأزمة ودعم رواتب المسجلين على الباب الخامس في التأمينات الاجتماعية واقتراح بإنشاء محاكم مختصة في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية. وأشار إلى أن اللجنة ركزت جهودها على ضمان استمرارية أعمال الشركات والكيانات الاقتصادية المختلفة خلال الأزمة والاستعداد لمرحلة التعافي.

وقال «المركزي» انه وفي هذا الشأن تم تقديم مشروع قانون مجلس الوزراء لضمان القروض الميسرة للشركات والمؤسسات المتضررة ويتم توجيهه ضمان القروض الممنوحة للكيانات المتضررة من الحكومة بنسبة 80% من أصل الدين وتحمل جزء من تكاليفه كنوع من الدعم لمساندة الكيانات الاقتصادية على الصمود وتمويل الرواتب والإيجارات ودفعات الموردين.

والتحويل للقطاعات الاقتصادية المنتجة والعملاء المتأثرين بالأزمة تجنباً لتحويل الصعوبات التي يواجهها العملاء من نقص في السيولة إلى مشاكل طويلة الأجل تؤثر على ملاءتهم المالية.

ولفت إلى أنه ومنذ بدء الأزمة اتخذ مجلس الوزراء واللجنة التوجيهية العليا للتحفيز الاقتصادي 22 تدبيراً لتحفيز الاقتصاد شملت 4 قطاعات هي القطاع الاسري وقطاع الاعمال والقطاع المصرفي والقطاع الحكومي.

وأضاف بأن من بين تلك التدابير 13 تدبيراً تستهدف تقديم الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات مباشرة، معتبراً ان التدابير المتخذة لدعم قطاع الاعمال في الكويت الأكثر شمولاً مقارنة بالمعايير العالمية.

وذكر «المركزي» أن من بين التدابير المتخذة لدعم قطاع الاعمال في 12 مارس الماضي تدبيراً بوقف الرسوم على أجهزة نقاط البيع وتأجيل أقساط تمويل الشركات المتضررة في حين اتخذ تدبير تفعيل أدوات السياسة النقدية في 16 مارس.

وأضاف «كما تم تفعيل أدوات التحوط الكلي في الثاني من ابريل الماضي تلاه في الخامس

كونا: أعلن بنك الكويت المركزي ان حجم التمويل الممنوح من البنوك المحلية بلغ خلال 100 يوم منذ تفعيل حزمة بنك الكويت المركزي التحفيزية (حزمة دعم قطاع الاعمال) في الثاني من ابريل الماضي وحتى الآن 2,7 مليار دينار. وأوضح «المركزي» أن هذه الحزمة طالت كل القطاعات بما يشكل نحو 7% من إجمالي التسهيلات الائتمانية البالغ 39,1 مليار دينار، كما في نهاية مارس 2020.

والمح إلى أن تمويل البنوك يركز على العملاء المتضررين من أزمة «كورونا»، حيث شكل التمويل الممنوح للقطاعات المتضررة 80% من إجمالي التمويل الممنوح بالغا 2,16 مليار دينار.

وذكر ان «المركزي» قام في ابريل الماضي بإطلاق حزمة تحفيزية للبنوك من خلال تخفيف المتطلبات الرقابية الخاصة بالسيولة والكفاية الرأسمالية ما أدى إلى ارتفاع قدرتها على الإقراض لتصل إلى نحو 9 مليارات دينار، مؤكداً حينها ان هذه المساحة الإقراضية هي من أموال البنوك واحتياطياتها الاحترازية.

وأوضح أن الهدف من هذه الحزمة مساعدة البنوك على أداء دورها الحيوي في الاقتصاد وتحفيزها على تقديم مزيد من القروض